الأمم المتحدة S/2001/1211

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس مني أن أطلعه بانتظام، وأن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

٢ – وقد عرضت في تقريري الأخير، المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/915)، عدم الاستقرار الذي يطبع الحالة في غينيا – بيساو عامة، ويشمل ذلك تفاقم الأزمة القائمة بين مختلف مؤسسات الدولة، مما يعوق عمل الحكومة على نحو فعال وتطور عملية إرساء الديمقراطية في البلد.

٣ – وبعد أن ناقش أعضاء المجلس ذلك التقرير في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، دعوا في بيان للصحافة جميع مؤسسات الحكومة إلى جملة أمور من بينها إجراء حوار واحترام الدستور وتعزيز المصالحة الوطنية بغية إيجاد مخرج من المشاكل الحالية. كما دعوا منظومة الأمم المتحدة إلى اتباع نهج متكامل ومنسق، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية، لمساعدة غينيا – بيساو على إنشاء القدرة على توليد الدخل، واعترفوا بضرورة توطيد الحوار مع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في غينيا – بيساو وفي المناطق المجاورة لها من أجل تعزيز التنسيق.

٤ – ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ ذلك الوقت ويجمل الأنشطة التي يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وغيره من أعضاء منظومة الأمم المتحدة القيام بها دعما لعملية بناء السلام في ذلك البلد.

151201 151201 01-69619 (A)
0169619

ثانيا – التطورات السياسية

٥ – ظلت الحالة السياسية في غينيا – بيساو خلال الفترة المشمولة بالاستعراض صعبة ومتقلبة. وقد جاء تقرير الحكومة إحباطها مؤامرة انقلابية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وإصرار المعارضة على مطالبتها باستقالة الرئيس، وإقالة رئيس الوزراء موستينو إمبالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقب إقالة وزير الخارجية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ليدل على ما يبدو أنه تفاقم للأزمة المؤسسية فضلا عن السياسية.

٦ – وما زالت العملية السياسية مطبوعة بتعدد الأزمات القائمة بين مختلف المؤسسات. ووفقا لما ذهبت إليه المعارضة، فإن اعتقال رئيس المحكمة العليا واحتجازه بدعوى سوء التصرف في الأموال كانت لهما دوافع سياسية وينبغي إذن إلغاؤهما. وقد أصر الجهاز التنفيذي على أن النظام الداخلي للجمعية الوطنية لا يتيح للبرلمان إعلان أعمال الجهاز التنفيذي أعمالا غير دستورية. وسعى ممثلي، صموئيل نانا – سينكام، إلى تيسير الحوار فيما بين مختلف الأحزاب السياسية ورابطة القضاة والجهاز التنفيذي.

٧ – وأدى الاختلاف حول دستورية قرارات الجهاز التنفيذي الأخيرة أو عدمها إلى مناوشات كلامية حادة اللهجة في البرلمان، بما في ذلك مبادرات المعارضة لإقالة الرئيس من منصبه. وقد رفض الجهاز التنفيذي تلك العملية، مؤكدا أن تصويت حجب الثقة في البرلمان ليس له أي آثار سياسية تذكر. وفي الوقت ذاته، سعى الجهاز التنفيذي إلى تجريد بعض برلمانيي المعارضة المفوهين من حصانتهم البرلمانية حتى يتسنى تقديمهم للمحاكمة بتهم الفساد وسوء التصرف في الأموال، الشيء الذي أكدت أحزاب المعارضة كونه خاطئا وناشئا عن دوافع سياسية. كما أفادت بعض الجهات السياسية الفاعلة في المعارضة بوجود تهديدات ضد حياتهم. وفي غضون ذلك، واصلت الجمعية الوطنية تحقيقها في اختفاء حوالي ١٦,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الخزينة الوطنية، وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استدعت رئيس الوزراء إمبالي للأجابة على الأسئلة المتعلقة بالمخالفات المالية في الإنفاق العام.

٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية، ويشمل ذلك المنتدى التلفزيوني، الذي يدعى ''تيما'' الذي يرعاه المكتب. ويتيح هذا المنتدى، الممول من السفارة الألمانية في داكار، الفرصة للجمهور لمناقشة الشواغل والتطورات الوطنية. كما يسخر لتشجيع فهم ووعي أفضل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك على الخصوص البرامج المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٩ - وقد سعى المكتب من خلال مبادرتين حديثتين أخريين إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني والشباب على القيام بدور أكثر فعالية في بناء بيئة سياسية أكثر استقرارا داخل بلدهم. ففي حلقة دراسية عقدت في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بيساو بتمويل من سفارة هولندا، ناقش ٥٠ ممثلا من مختلف الديانات وفئات الشباب والنساء، فضلا عن وسائط الإعلام والموظفين المدنيين، كيفية تعبئة فئات المجتمع المدني في توطيد عملية إرساء الديمقراطية في غينيا - بيساو ومشاركتها فيها على نحو بنّاء.

١٠ - وفي حدث آخر موجه بصورة رئيسية لشباب غينيا - بيساو الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، نظم المكتب، بمساعدة مالية كذلك من سفارة هولندا، دورة في كرة القدم للمصالحة الوطنية احتفاء بيوم الأمم المتحدة، وذلك في الفترة ما بين ١٩ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وشملت الدورة فرقا تنتسب لانتماءات إثنية وسياسية ودينية مختلفة وتنحدر من مختلف أنحاء البلد، وقد تابعها مجتمع غينيا - بيساو ككل بحماس.

١١ - ومنذ أن أطلعت أعضاء المجلس في تقريري الأخير عن عزمي أن أستطلع مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من أصدقاء غينيا - بيساو طرق وسبل مساعدة الرئيس تومبا يالا وحكومته في تحقيق استقرار الحالة السياسية في البلد، ناقشت الحالة في غينيا - بيساو مع الرئيس المالي ألفا عمر كوناري بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع عدة من رؤساء الدول والحكومات الآخرين في المنطقة، فضلا عن خارجها. وفي وقت لاحق، عرض العديد منهم القيام بما في وسعهم لدعم الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار الدائم لغينيا - بيساو. كما زار بيساو مبعوثان خاصان من دولتين عضوين أخريين في الجماعة، وهما الرأس الأخضر والسنغال، يحملان رسالتين من رئيسي بلديهما، الرئيسين بدرو بيريس وعبد الله وادي، بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وفي غضون ذلك، كانت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستكشفان إمكانية القيام بمبادرة مشتركة مساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في غينيا - بيساو.

١٢ - واستجابة لدعوتي الرئيسين بيريس ووادي، أوفدت ممثلي إلى الرأس الأخضر والسنغال، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أكد رئيسا الدولتين ضرورة إيجاد نهج إقليمي لحل مشاكل غينيا - بيساو. وتم التأكيد أيضا على رفد جهود صنع السلام والوساطة بالدعم الاقتصادي والمالي من الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي ككل.

ثالثا – الجوانب العسكرية والأمنية

١٣ – ورغم تحسن الأمن على طول الحدود مع السنغال خلال فترة التقرير، فقد استمرت الغارات على أراضي غينيا – بيساو بين الفينة والأخرى على يد متمردين مسلحين في حركة القوى الديمقراطية لمنطقة كازامانس. ومن بواعث الأمل أنه لم يبلغ من أراضي غينيا – بيساو بوقوع قتال كبير بين فصائل هذه الحركة المتنافسة. غير أنه قد تواصلت الهجمات المسلحة ضد المركبات المدنية، مما تسبب لا في سرقة السلع والأموال فحسب، وإنما في وقوع إصابات في صفوف المدنيين أيضا.

١٤ – وعلى الصعيد الداخلي، واصلت السلطات العسكرية التعهد بولائها للنظام الدستوري، رغم دلائل القلق المتزايدة على عجز الحكومة الواضح عن المضي قدما بالعملية الديمقراطية. وفي بيان أخير، اتهم رئيس أركان الدفاع علنا الجهات السياسية المؤثرة بتحويل الأموال المخصصة لرفاهية القوات العسكرية عن غايتها. غير أن السلطات العسكرية، في خطوة إيجابية، قدمت للحكومة خططا لإعادة تنظيم القوات المسلحة. وفي أثناء ذلك، جرى تحديد الأفراد العسكريين الذين يتعين تسريحهم في مستهل عام ٢٠٠٢، في أعقاب إتمام إحصاء القوات المسلحة بالبلد في الآونة الأخيرة.

١٥ – وبالموازاة مع استمرار أنشطة إزالة الألغام، أنشأت الحكومة مركزا للأعمال المضادة للألغام الذي أصدر تقديرات تشير إلى أنه على الرغم من إزالة حوالي ٥٠٠ ٢ لغم إلى حد الآن، لا تزال بالبلد حوالي ٠٠٠ ٢٠ لغم.

١٦ – وما زال الحفاظ على الأمن العام يواجه مشاكل خطيرة، ولا سيما نقص مرافق الإمداد والنقل، والتدريب المحدود لأفراد الشرطة والتداول الواسع للأسلحة الصغيرة داخل البلد وعلى طول حدوده مع المحافظة السنغالية كازامانس. كما أن هناك قلقا من الخطر الممكن الذي قد يطرحه المقاتلون المسرحون والمقاتلون السابقون المتقاعدون على النظام العام إن تركوا عاطلين، ما لم تتم إعادة دمجهم على النحو اللائق في الحياة المدنية.

رابعا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٧ – بينما ظلت التظلمات الاجتماعية والاقتصادية تساهم في إذكاء التوترات السياسية، فإن استمرار القلاقل السياسية قد أضر أيضا بالأداء الاقتصادي، بما في ذلك تدفق المعونة. فالفقر الكاسح لا يساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي وحسب، بل يولد أيضا التشكك في مكاسب الديمقراطية الفتية التي ما زالت بعيدة المنال. وفيما تتضاءل فرص خريجي المدارس

الثانوية في متابعة الدراسات العليا، يزيد عدد الشباب العاطل، وهو أكبر فئات المجتمع، بمعدل يثير الذعر، مما يجعل هذه المشكلة تمثل أحد التحديات المقلقة بصورة خاصة.

١٨ - إن عجز الحكومة، بصفتها رب العمل الرئيسي في البلد، عن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في أوانها، بما في ذلك تسديد المتأخرات المتراكمة منذ شهور، قد خلق مشاق وتوترات اجتماعية واقتصادية هائلة. ورغم أن الانخفاض الحاد في أسعار البلاذر (الكاشيو)، وهو المحصول الرئيسي، يعتبر السبب الرئيسي في المشاكل المالية الخطيرة التي تواجهها الحكومة، ثمة إحساس على نطاق واسع بأن الفساد على مختلف أصعدة إدارة الدولة يمثل أحد العوامل في ذلك. ولعل في ضوء هذا الأمر يمكن فهم التهديد الأخير الذي أصدره الرئيس يالا بإقالة ٦٠ في المائة من الموظفين المدنيين بتهمة الفساد والاحتيال وقرار الحكومة إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الفساد في وزارة العدل. وفيما يخص مكتب الأمم المتحدة، فقد نظم بدعم مالي من سفارة هولندا حلقة دراسية يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في بيساو، بالتعاون مع مكتب المفتش العام المعني بمكافحة الفساد، للنظر في سبل تحسين اشتغال آليات البلد في مجال مكافحة الفساد. وقد توصلت الحلقة الدراسية التي حضرها ٦٠ مشاركا، بمن فيهم كبار موظفي الحكومة فضلا عن ممثلي المجتمع المدني، إلى الاتفاق على مجموعة من التوصيات بشأن التدابير العملية الضرورية لتعزيز فعالية هياكل الدولة في مكافحة الفساد والقضاء على ظاهرة الإفلات من العدالة في ذلك الشأن.

١٩ - وقد ظلت مؤسسات بريتون وودز تعمل مع غينيا - بيساو بطريقة بنّاءة في عدد من القطاعات الرئيسية. وواصل البنك الدولي دعم عملية التسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، كما أنه يتوخى المضي قدما ببرامج المساعدة في قطاعي التعليم والصحة. وفي ميدان المالية العامة، واصل صندوق النقد الدولي رصد إطار الاقتصاد الكلي لغينيا - بيساو بهدف إعادة الانضباط المالي للوفاء بمتطلبات البنك الدولي/صندوق النقد الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، زارت بعثة من صندوق النقد الدولي بيساو في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم التقدم المحرز.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٠ - أفادت التقارير بأن جميع المحتجزين الذين وجدت السلطات أنهم ضالعون في محاولة التمرد العسكري التي قادها اللواء السابق أنسومالي ماني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قد أفرج عنهم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه في إثر محاولة الانقلاب التي أفادت التقارير

بوقوعها في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قيل إن عددا من الأشخاص قد ألقي القبض عليهم، بمن فيهم ضباط عسكريون.

٢١ - أدى عدم وجود قوانين ملائمة تتعلق بممارسة وسائط الإعلام في البلد إلى تعقيد العلاقات بين الحكومة ووسائط الإعلام، مما جعل وسائط الإعلام تتهم الحكومة بتقييد حرية الكلام والصحافة، في حين انتقدت الحكومة، من جانبها، الصحافة بالزعم بعدم ممارسة حرياتها الواسعة على نحو يتسم بالمسؤولية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت حدة التوتر تخف بين الجانبين، بعد أن شرعا في إجراء مناقشات تتعلق بمشروع قانون للصحافة. وفي هذا المجال، وبدعم مالي من سفارة فرنسا في بيساو وسفارة هولندا في دكار، أعد المكتب ونشر مؤخرا ''وثيقة مرجعية''، تبرز مبادئ وممارسات الصحافة في مجتمع ديمقراطي. علاوة على ذلك، قدم المكتب، بمساعدة مالية من السفارة الألمانية، معدات إذاعية حديثة إلى تلفزيون الدولة وإلى هيئات الإذاعة الحكومية والخاصة.

٢٢ - وواصل المكتب أيضا تنظيم برامج تدريب للعسكريين وأفراد الشرطة بهدف إطلاعهم على مسائل احترام حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، نظم المكتب في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في غابو (التي تبعد مسافة ٢٠٠ كم عن بيساو) حلقة دراسية تدريبية لـ ٣٠٠ من جنود وأفراد الشرطة المدنية وممثلي المجتمع المدني. وتم تنظيم حلقة دراسية تدريبية أخرى في بيساو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لتدريب أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المنشأة حديثا حول إعدادها للتقارير المتعلقة بتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعد غينيا - بيساو طرفا فيها.

٢٣ - ومواصلة لدعمه جهود بناء القدرات في الهيئة القضائية ووزارة العدل، عمد المكتب، بدعم من سفارة هولندا، إلى تنظيم دورة لتجديد المعلومات لـ ٢٣ قاضيا و ٦٧ موظفا في وزارة العدل ومكتب النائب العام في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في بيساو.

سادسا - تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو

٢٤ - خلال الاضطلاع بالأنشطة الواردة في هذا التقرير، عمل المكتب والأعضاء الآخرون في منظومة الأمم المتحدة الموجودون في غينيا - بيساو بتعاون وثيق، ومع شركاء غينيا - بيساو الدوليين الآخرين، يحدوهم تصميم مشترك على تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على العمل بفعالية أكثر وللحيلولة دون حدوث صراع.

٢٥ - وفي مسعى لتعزيز التعاون بينها، وضع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري مؤخرا ''رؤية استراتيجية'' تهدف إلى مساعدة عملية بناء السلام في غينيا - بيساو في الأجلين القصير والمتوسط. وتجمع استراتيجية بناء السلام الشاملة هذه بين المفاهيم البرنامجية هذه من مثل التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتمثل الهدف الآني من ذلك، في المساعدة للحيلولة دون عودة البلد إلى الصراع المسلح وذلك بحل الأسباب الجذرية لأزماته. ولتنفيذ الاستراتيجية، يتوخى تقديم سلسلة من إسهامات البرنامج المتكاملة والمنهجية والمرحلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الترابط بينها لتدعم بعضها بعضا، ولمساعدة الحكومة في بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية هي: حكم يتسم بالمساءلة والشفافية ضمن سياق إطار سياسي عريض القاعدة يقوم على المشاركة والاستقرار السياسي والاجتماعي القائم على المساواة واحترام حقوق الإنسان، والازدهار الاقتصادي الواسع النطاق.

٢٦ - وفي توزيع العمل الناجم عن ذلك بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصدارة في القيام، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتصميم مشاريع تدر إيرادات سريعة تستهدف السكان في الريف ضمن الإطار الشامل الرامي إلى التخفيف من وطأة الفقر. وبالطريقة ذاتها، كانت للفاو الصدارة في الفريق المواضيعي المكون من البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن معالجة إصلاح البنية التحتية الريفية. وفي جميع الحالات، يواصل المكتب العمل مع أعضاء الفريق القطري الآخرين لكفالة عملية بناء سلام منسقة ومتكاملة وفعالة بعناية.

سابعا - ملاحظات

٢٧ - ما زالت الحالة في غينيا - بيساو تشكل مصدرا لقلق بالغ. ذلك أن الآمال الكبيرة والتفاؤل الواسع النطاق اللذين رافقا إعادة الديمقراطية منذ سنتين تقريبا و لم يحققا الاستقرار والتقدم اللذين يريدهما الناس ويستأهلونهما بحق. فليس السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية يشكل تحديا ماثلا فحسب، بل إن احتمال أن تزول بسهولة المكاسب الديمقراطية المتواضعة التي تحققت حتى الآن يشكل هو الآخر تهديدا خطيرا. وأناشد مرة أخرة الجهات السياسية المؤثرة على جميع الصعد أن تواصل حل خلافاتها عن طريق الحوار وفي إطار الدستور.

٢٨ - ومن شأن الحفاظ على السلام وتوطيده أن يهيئا الظروف التي يمكن فيها أن يتحقق النمو الاقتصادي وأن تتحسن ظروف معيشة شعب غينيا - بيساو. وعليه، أرحب بتزايد تصميم الزعماء الإقليميين على الإسهام بهمة في تحقيق مستوى من التسوية، بين الجهات السياسية المؤثرة، من شأنه أن يعيد الاستقرار والثقة. وأود كذلك أن أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالعمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا لشعب غينيا - بيساو، وذلك من خلال البرامج المتنوعة العديدة التي يقوم أعضاء منظومة الأمم المتحدة بتنفيذها بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين وغيرهما.

٢٩ - وفي هذا الصدد، ومع التسليم مرة أخرى بأن الوصول إلى حل لمشاكل البلد هو بأيدي أهل غينيا - بيساو أنفسهم، أود أن أكرر مرة أخرى مناشدتي للمجتمع الدولي أن يظل مشاركا وداعما لغينيا - بيساو، ولا سيما أن يتبرع بسخاء لمؤتمر المائدة المستديرة، الذي غير موعد انعقاده إلى أوائل عام ٢٠٠٢، من أجل جمع الموارد لتلبية الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل على حد سواء. ويسرني، في هذا الصدد، أن مؤسسات بريتون وودز تبدي مرونة وتفهما في حوارها المستمر مع الحكومة. وآمل أن تواصل الحكومة، من جانبها، العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن العمل مع شركائها الثنائيين، لتحسين آفاق البلد الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠ - وختاما، أود أن أثني على ممثلي، صموئيل نافا - سينكام وعلى موظفي فريق الأمم المتحدة القطري أجمعين لما يبذلون من جهود لا تعرف الكلل لإبقاء عملية بناء السلام في مسارها رغم التحديات المتعددة.